هجرة الأدمغة البحرينية

مريم الشروقي
maryam.alsherooqi@alwasatnews.com

فَاخْشَهُ عندما يرفع يديه!

□ قد تكون الأقـوى، وقد تكون لديك عضلات قوية ولسـان شـرس وأُنـاس يتبعونك هنا وهناك، ولكن قبل أن تظلم تَفكّر واخشَ المظلوم عندما يرفع يديه، ليدعو عليك في كبد السماء، فإن دعوته لا تُرد، وقوّته جبّارة وإن كنت تستهين بها، ودعوته عليك أقوى من قوّتك وجبروتك.

قصص كثيرة نسمعها عن دعوة المظلوم، قد تقشعّر منها الأبدان، وما لهذه الدعوة من مقدّمات، ولا تحتاج إلى واسطات، فهي بين المظلوم وبين الله، والله يعلم في ميزانه متى يحاسب العباد على الظلم والفسق والقذف والفساد.

نستغرب ممّن لا ينتبه إلى دعوة المظلوم ولا يجعلها نصب عينيه، على رغم أنّ دعوته أقوى من كل قوي، الذي لا يظن بأنّ الدعوة تستجاب لدى الخالق وتصل وتتحقّق في ليلة وضحاها.

يقول ابن عبّاس (رض)، إن النبي (ص) عندما بعث معاذاً (رض) إلى اليمن قال له: «اتقِ دعوة المظلوم، فإنّها ليس بينها وبين الله حِجاب» رواه البخاري ومسلم.

إذ إنّ الطريق للظلم سهل وما أسهل المحرّضين عليه والداعين إليه، سواء بطريقة واضحة وصريحة، أو بطريقة غير مباشرة، ولكن الصعب هو إرجاع دعوة المظلوم الذي ما بينه وبين الله حجاب عندما يدعو عليك!

ودعوة المظلوم لا تعرف مسلماً أو كافراً يهودياً أو نصرانياً عند الله، فالمظلوم له ربّ واحد يستجيب عندما يطلب منه العدالة، فقد تكون عدالة الأرض غير مقنعة ويتخلّلها الجور، ولكن العدالة الإلهية دومـاً أبقى وأرسخ، ولها حِكم ومواعظ للأمم والشعوب على مر العصور.

وعليه فإنّ الجميع يجب أن يخشى دعوة المظلوم وخصوصاً إذا خرجت من حرقة القلب المصاحبة بالألم والذل، ولا يخشاها الحاكم الذي يظن نفسه بأنّه فوق الناس وأنّه لا يخطئ وما المظلوم عنده إلا نكرة لا يقدّر بشيء، وأنه كسقط المتاع لا حول له ولا قوّة.

سمعت عن أحد الأغنياء بأنّه كان غاضباً على أخيه الذي يوزّع بعض الصدقات على الفقراء، فقال: «لو كان الله يحبّهم لما جعلهم فقراء»! لا إله إلا الله مقسّم الأرزاق، وهو على كل شيء قدير، إذ نعتقد بأنّ دعوة المظلوم على هذا الظالم المتكبّر الذي يظن بأن الله يكره الفقراء ستكون في محلّها يوماً ما، فالديّان لا يموت، وكلٌ له يوم يشرب من الكأس الذي يسقي فيه المظلومين!

وقد قال علي بن أبي طالب (رض): «يوم المظلوم على الظالم أشد من يوم الظالم على المظلوم»، فلننتبه مما قد نقوم به من قول وعمل، نظلم به أحداً، فيدعو علينا دعوةً تصل إلى قلب السماء فتستجاب.

لا تظلمنّ إذا ما كنت مقتدراً
فالظلم مصدره يفضي إلى الندمِ
تنام عيناك والمظلوم منتبهٌ
يدعو عليك وعين الله لم تنمِ
فَاخْشَهُ، ثم اخْشَهُ، ثم اخْشَهُ، عندما يرفع المظلوم يديه!

محمد حميد السلمان
كاتب بحريني

□ تعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية نوعاً شاذاً من أنواع التبادل العلمي بين الدول، يتميز بالتدفق في اتجاه الدول الأكثر تقدماً من الدول الأقل تقدماً، وهو ما أطلق عليه هجرة الكفاءات العلمية «هجرة الأدمغة» أو «هجرة العقول». وقد تتسع هذه الهجرات من بلد لآخر أو تضيق نتيجة عوامل متعددة سياسية واقتصادية وعلمية.

لكن ما نراه في البحرين خلال الأشهر الأخيرة، وما فتئ يتواصل، لهو مشهد آخر غريب وتعريف جديد تماماً لظاهرة هجرة الكفاءات البحرينية العلمية والأدبية والأكاديمية. فهي هجرة قسرية إلى الداخل أولاً ثم تتبعها هجرة اختيارية مشوبة بالمرارة إلى الخارج ثانياً.

مع أن أحد أعضاء البرلمان المعروفين على مستوى التجاذبات الكلامية في الساحة المحلية، دعا في أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2007 إلى سن قوانين تحد من هجرة الكفاءات الوطنية للخارج، مؤكداً أهمية التعاون بين الدول العربية لإنشاء مشروعات ومراكز علمية لتكوين الكوادر والكفاءات واجتذاب العقول العربية المهاجرة.

كما ناشد النائب المذكور - وهنا بيت القصيد - الجهات المختصة لتنظيم حملات لإجراء مسح شامل للكفاءات الوطنية المهاجرة، مطالباً - السلطات المختصة بالطبع كما هي مطالب اليوم - بتوفير فرص العمل والقضاء على الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة للمواطن العربي، وفي السياق نفسه، منها البحرين.

جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها النائب في ندوة «الهجرة من منظور حقوق الإنسان» التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف بسويسرا من 24 إلى 26 أكتوبر الجاري. (الوسط - العدد 1876 - الجمعة 26 أكتوبر 2007م).

كما دعا أحد المنتديات الإلكترونية في أبريل/ نيسان 2007 على لسان نقابة المصرفيين وقتها إلى الاهتمام بهذه الظاهرة والحد منها تحت هذا العنوان الساخر: «اتساع ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية و «عمك أصمخ»! وكان هذا التعليق قد كُتب بناءً على بروز ظاهرة خطيرة في أحد البنوك الوطنية الريادية في البحرين، وهي تسرب خيرة كوادره الوطنية، حيث تزايدت موجة الاستقالات التي تجاوزت المعدلات الطبيعية. والسبب في ذلك - كما يشير التعليق - لا يعود فقط لحصولهم على عروض خيالية في البنوك الأخرى، بل لانعدام التقدير والتدريب والتأهيل للارتقاء بمستواهم المهني وإفساح المجال لهم للترقي وتقلد المناصب القيادية، يجري ذلك في الوقت الذي يستقدم فيه البنك (العمالة الأجنبية) بأعداد كبيرة غير مسبوقة ويدفع رواتب وعلاوات ومزايا خيالية لهم ولعائلاتهم.

ونقابة المصرفيين، لاحظوا، إذ تحذر من اتساع هذه الظاهرة وتؤكد على أن الحل هو في تحسين الظروف المادية للموظفين بتعديل رواتبهم ومنحهم العلاوات والمزايا ووضع الأنظمة للتطوير المهني والوظيفي وتعديل نظم المكافآت للاحتفاظ بالكفاءات الوطنية ودفعها للأمام والتي حتماً ستصب في مصلحة تحسين الأداء. فهل يعي القائمون على هذه المؤسسة هذه الحقيقة أم أن «عمك أصمخ»!

كما دعت نقابة المصرفيين، في تلك الكلمة، القائمين إلى الارتقاء لمستوى تطلعات سمو ولي العهد ونظرته لمستقبل القطاع المصرفي والمالي وإلى تغيير المفاهيم والآليات المتبعة لتسيير عمل المؤسسة التي لم تعد صالحة في عهد الإصلاح والانفتاح والمنافسة القادمة، بل إنها أصبحت من المعوقات أمام تطور أعمالها وقد تقود إلى انتكاسة لا تحمد عقباها قد تنعكس على مجمل القطاع إذا لم يتم تدارك الوضع والإسراع في معالجة ظاهرة تسرب الكفاءات الوطنية وتغيير المفاهيم والعقليات بما يواكب التحولات التي تشهدها المملكة. ويختم التعليق كلماته بهذه العبارة «الالتفاف حول نقابة المصرفيين هو الضمانة لتحقيق طموحاتك في حياة حرة كريمة وظروف عمل لائقة، وانضمامك لها يمنحك الحماية من الفصل كما نص عليه القانون رقم (73) للعام 2006م». فأين اليوم من البارحة؟ وهل صمد هذا القانون لحماية تلك الكفاءات من الفصل بناءً على مواده المذكور؟ بل وهل استطاعت النقابات أساساً حماية أحد من الفصل خلال الفترة الأخيرة، أو إرجاع تلك الكفاءات لعملها القيادي حتى بعد اعتراف التقرير بغبن ذلك الفصل والتهجير الداخلي؟

وهنا يجب التحذير من أن ظاهرة هجرة الكفاءات والأدمغة البحرينية العالية المستوى علماً وفكراً وأداءً هي في ازدياد خلال الفترة الأخيرة، والأسباب واضحة، فلماذا «نسوي روحنا صمخان»، كما ذكر تعليق المنتدى في قضية المصرفيين، أمام كل الكفاءات. وإذا كانت هجرة الكفاءات العلمية من الدول العربية إلى الدول الغربية تشكل أخطر أنواع الهجرات على تطور المجتمعات العربية وتقدمها؛ فإن هجرة الأدمغة البحرينية والكفاءات الوطنية وهي التي ترعرعت في أحضان الوطن وبين جنباته وقدمت له الكثير، إلى خارج الوطن لسبب بغيض ومكروه وهو الحس الطائفي المدسوس في هذا الجسد الواحد؛ إنما يشكل أخطر ظاهرة يعاني منها المجتمع البحريني اليوم. ولا يظن أحد بأن «الشبيحة» على النسق السوري، هم من سيحل مكان تلك الأدمغة الإنسانية البحرينية الرائعة التي طالما أعطت للوطن بنكران ذات دائماً وبإيثار استمر طويلاً. والمستقبل المنظور سيكشف ذلك حتماً وإن تغافل البعض عنه الآن.

أدمغتنا وكفاءاتنا الوطنية بدأت تتلقفها بشغف الدول المجاورة أو البعيدة فأرض الله واسعة وقد فتح لنا المولى فيها متسع لمن خاف على نفسه وعرضه وأُقصي أو حُرم من حقوقه في أرضه الأم لأي سبب غير إنساني بل شيطاني بغيض حين صرخ الشيطان وهلل بين البعض ودعا إلى التمسك بالطائفية درباً للتعايش اللاسلمي بين مكونات الشعب الواحد، فأتبعوه - وأسفاً عليهم - في لحظة غفلة وسوء تدبير.

فهل سنضطر لاحقاً، بعد أن تهدأ الأمور بفرج الله في البلاد، لعقد المؤتمرات للبحث في وسائل الحد من هجرة العقول وكيفية استعادة بعضها إلى موطنها؟ ولكن بعد أن «فات الفوت»!

حسن الترابي وإسقاط النظام!

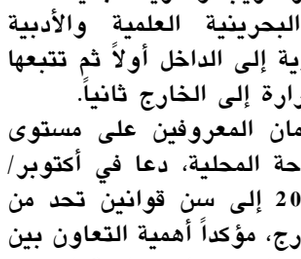

محمد علي الهرفي
كاتب سعودي

□ يبدو أن رئيس حزب المؤتمر الشعبي المعارض في السودان حسن الترابي أراد أن يستثمر فرصة الربيع العربي فأعلن نيته إسقاط نظام الرئيس عمر البشير وأنه سيتحالف مع قوى المعارضة الأخرى (الإجماع الوطني) ليحقق أهدافه بصورة سريعة لأن المسألة غير قابلة للانتظار بحسب زعمه! وقد وصف الترابي نظام البشير بالفاسد والكريه، وأضاف أن الخروج عليه فريضة عاجلة على كل السودانيين! لكنه - بحمدلله - لم يقل: إن هذه الفريضة مثل الصلاة أو الصيام أو حتى الجهاد، وهذا يحسب له وفقه الله!

لست سودانيّاً - لكني أحب السودانيين وأهل السودان- كما أنني لست مع أي نظام يستمر رئيسه حاكماً مدى الحياة، ولا يخضع للمساءلة والمحاسبة بشكل دقيق، وأعتقد أن النظام السوداني بحاجة ماسة وسريعة إلى إحداث تغييرات جذرية لإصلاح أوضاع السودان الداخلية وعلاقاتها الخارجية ومواجهة الأخطار التي تحدق بها وخصوصاً بعد انفصال الجنوب عنه وتغلغل القوى الخارجية والصليبية في دولة الجنوب وتأثيرها بالتالي على الشمال... هذا كله ما أعتقده لكنني في الوقت نفسه أعتقد أن الترابي آخر من يمكنه القيام بذلك فتاريخه الطويل يثبت أنه كان يعمل من أجل ذاته ومصالحه وأن كثيراً مما أصاب السودان كان له ضلع فيه.

الترابي عمل مع البشير جنباً إلى جنب، بل إن كثيراً من السودانيين كانوا يرون أن الترابي كان هو الحاكم الفعلي للسودان من خلال عمله رئيساً للمجلس الوطني (البرلمان)، لكن طموح الترابي المتزايد جعله يدخل في صراع مع البشير منذ العام 1998م ، كما جعله يبدأ حملة تأليب على البشير في جميع أنحاء السودان ما جعل الرئيس البشير يحل البرلمان العام 1999 ويقصي الترابي بصورة نهائية، لكن الترابي وقع مذكرة تفاهم مع زعيم الحركة الشعبية جون قرنق عدو السودان الأول آنذاك لكي يتعاون الجانبان ضد الحكومة السودانية! وإذا عرفنا أن الترابي كان يدعو السودانيين إلى جهاد الجنوبيين باعتبارهم كفارا، وعرفنا الأعداد الكبيرة من شباب السودان الذين قتلوا في هذه المعارك (المقدسة)! أدركنا كيف أن الترابي كان يسعى إلى تحقيق مصالحه الشخصية مهما تكن الوسيلة ومهما يكن الثمن الذي يدفعه السودانيون من دمائهم وأموالهم وأمنهم.

انفصل الجنوب وأعتقد أن للترابي دوراً في ذلك، وبفضل تشجيعه تمرد إقليم دارفور ومات من أبنائه الآلاف ولا نعرف كيف سيكون مستقبله ثم مستقبل السودان بشكل عام ، والآن يدعو الترابي لتمرد سريع يصفه بأنه (فريضة عاجلة !)ربما ليستعجل قطف الثمرة قبل فوات الأوان!

كان بإمكان السودان أن تكون واحدة من أغنى بلاد العرب لو أن أهلها اتحدوا على حمايتها واستغلال ثرواتها، لكن بعضهم عمل على تفتيتها وإضعافها وإنهاكها اقتصاديا وسياسيا، والترابي واحد من هؤلاء، وكان الأجدر به وبسواه أن يقفوا مع وطنهم في محنته.

من حق جميع السودانيين أن يبحثوا عن الأفضل لهم، ومن حقهم أن يغيروا حكومتهم، لكن من واجبهم ومن حق العرب عليهم أن يحافظوا على وحدة وطنهم وتماسك أجزائه ليبقى سودانا واحدا.

مصر... الإسلام السياسي والانتقال الديمقراطي

عبدالعظيم حنفي
كاتب مصري، والمقال ينشر بالتعاون مع مشروع منبر الحرية
www.minbaralhurriyya.org

□ لا حديث يعلو في مصر - بعيد الانتخابات البرلمانية - إلا عن مستقبل الديمقراطية في مصر مع تزايد احتمالات فوز تيارات الإسلام السياسي بالأغلبية في تلك الانتخابات، لأن هذا البرلمان هو من سيختار الهيئة التأسيسية التي ستضع الدستور المصري الجديد.

وعندما نتحدث عن الإسلام السياسي فإن الحديث لا يدور حول جوهر الدين الإسلامي أو جوهر أي دين من الأديان، وبالتالي ليس مثاراً ما هو الفهم الصحيح أو الخاطئ للإسلام! إنما الحديث يدور حول فهم أفراد وحركات متطلعين إلى السلطة، حركات تسعى لإعادة هيكلة المجتمعات وتضع تبريراً دينياً لذلك. مع ضرورة التمييز بين علاقة الدين بالدولة وعلاقة الدين بالمجتمع، ذلك أنه لا يوجد مجتمع ينتفي فيه تأثير الدين، حتى أكثر المجتمعات علمانية فيها مظاهر كثيرة لتأثير الدين، وإذا أخذنا الولايات المتحدة الأميركية كمثال، نجد أن من أهم أعيادها هو عيد الشكر وهو عيد ديني.

وإذا كان الدين له تأثير في المجتمع فهل يجوز أن يكون له تأثير في الدولة؟ بمعنى هل من حق أحد أن يتكلم باسم الدين ويُدلي بحكم ديني في الأمور السياسية مثل القول إن المشاركة السياسية هي أمر يتطلبه الدين أو الإفتاء بأن المشاركة في هذه الانتخابات أمر حرام؟ من المؤكد أن إقحام الدين في أمور خلافية لا يخدمه ولا يخدم الحياة الدنيا محل الحديث.

والملاحظة أن هناك الكثير من التيارات الشبابية وعديد الأحزاب المناهضة لتيارات الإسلام السياسي تدخل الانتخابات وهي خاسرة لأنها لم تستطع كسب قلوب وعقول الشارع المصري، وركزوا على الظهور في وسائل إعلام مناصرة لهم ولخطهم السياسي ولم يركزوا على التواجد بين الجماهير، بعكس التيارات الإسلامية التي تنشط منذ سنوات طويلة عبر تقديم الخدمات الاجتماعية من خلال الجمعيات الأهلية الإسلامية، تعبيراً عن الطابع الاجتماعي للإسلام الذي يحض الأفراد على العمل الاجتماعي الإيجابي، وعلى بر الأغنياء والقادرين بالفقراء. وما ساعد على ذلك تنامي الحرص من جانب تيارات الإسلام السياسي على إحياء الممارسات الدينية وانتصار الايديولوجيا الإسلامية ولتحقيق هدف الأسلمة من القاعدة.

كما أن تيار الإسلام السياسي ولاسيما الإخوان المسلمين طوّروا من خطابهم السياسي، فمثلاً بعد أن سادت في الخمسينيات والستينيات أفكار سيدقطب التي قسمت المجتمع إلى طليعة مؤمنة وحكومة كافرة، واعتبرت أن وسيلة التغيير هي الثورة عبر تنظيم تلك الطليعة. لكن منذ الثمانينيات أبدى الإخوان اهتماماً ملحوظاً بقضايا احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان داخل المجتمع المصري، وشاركوا بفاعلية في الحملات السياسية التي أطلقتها المعارضة المصرية من أجل مواجهة أي اعتداءات من قبل السلطة على الديمقراطية وعلى حق المواطنين في التعبير السلمي عن آرائهم. وشاركوا في الثورة بعد ظهور بوادر نجاحها وطوّروا تباعاً من أفكارهم تطويعاً لضرورات العمل السياسي. وكان من أهم ما عدلوه مؤخراً هو أنهم «جماعة من المسلمين»، وليسوا جماعة المسلمين.

وما يزيد من أهمية شأنهم أنهم يظهرون أكثر مرونة واعتدالاً، مقارنةً بالتيارات السلفية في مصر التي فاجأت الجميع بقدرتها على الحشد في تظاهراتها الحاشدة في 29 يوليو/ تموز الماضي، وهم يصرون على إسلامية الهوية والدولة بعد الثورة. ووفقهم فإن الديمقراطية مشروطة دائماً بالمرجعية الإسلامية. فهل فوز تيارات الإسلام السياسي يعني هزيمة الديمقراطية وانتهاء الربيع الديمقراطي في مصر؟

في تقديري أنه لابد من مراجعة «النظرية» الشائعة القائلة إن لدى الحركات الإسلامية في كل مكان عداءً فطرياً للديمقراطية إذا وصلت للحكم. فالواقع أن هذه النظرية لا تستند لدليل تجريبي حتى الآن، ولا يمكن إثباتها على رغم أنها تقدم في الكثير من الأحيان باعتبارها في غير حاجة إلى إثبات، الأمر الذي يجعلها أشبه بنظرية ميتافيزيقية.

أما الاستناد إلى تجربتي إيران والسودان في أحيان أخرى، فلا يفيدان كثيراً في دعم تلك «النظرية». فتصلح هاتان التجربتان للاستخدام في المجالات الدعائية، ولكن في مجال المناقشة الجادة والدراسة المقارنة، فمن الصعب الاعتداد بهما. فتجربة إيران تعتبر خارج نطاق المقارنة من البداية، لأن «آيات الله» وصلوا للحكم من خلال ثورة شعبية وليس عبر انتخابات حرة. وبالتالي فهي تجربة ذات طابع خاص في مجال النظم المقارنة، وعلى صعيد الإسلام السياسي أيضاً لكونها تجربة شيعية. أما تجربة السودان فليس ثمة ما يؤكد تورط الجبهة القومية الإسلامية في الإعداد لانقلاب 1989، والتآمر على النظام الديمقراطي الذي كانت تعمل في إطاره، والمرجح أنها اتجهت إلى تأييده بعد وقوعه. الأمر الذي يعكس انتهازية سياسية ونقصاً في الأخلاق والتربية الديمقراطية لا يقتصر على الحركات الإسلامية في الواقع. وهذه قضية بالغة الأهمية فيما يتعلق بمستقبل الديمقراطية في مصر.

غير أن ذلك لا ينفي تفهّم قلق القلقين من فوز هذا التيار، بسبب عديد العوامل مثل الافتقار للتقاليد الديمقراطية وغموض مبدأ الدولة المدنية بمرجعية إسلامية. كما أن الحضارة الإسلامية - كما لاحظ عتاة المتخصصين في الفكر الإسلامي - لم تعرف عدداً من المفاهيم الرئيسية في الممارسة الديمقراطية مثل التصويت بمعنى المشاركة السياسية كأسلوب من أساليب الممارسة الديمقراطية. والمجالس النيابية بغض النظر عن وظيفة تلك المجالس الحقيقية كتعبير نظامي عن الإرادات الشعبية. وكذلك الضمانات التشريعية أو النظامية لحماية الحريات الفردية في مواجهة الإرادة الحاكمة لم تعرفها كذلك الحضارة والتقاليد الإسلامية. والأهم من ذلك هو اختفاء مفهوم شرعية المعارضة السياسية.

كما أن ما يقض مضاجع التخوف على مستقبل البلد الديمقراطي هو تزايد التوترات المتصاعدة بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يحكم البلاد منذ استقالة مبارك في 11 فبراير/ شباط و «الإخـوان المسلمون»، والتخوّف نابعٌ من أن التوترات المتصاعدة بين الاثنين قد تفرز بيئة سياسية مضطربة على نحو متزايد، ما سيُعقد قيام مصر كدولة مستقرة وديمقراطية.